أكد المحامون الذين عينتهم المحكمة الجنائية الدولية لتمثيل سيف الإسلام ابن العقيد الليبي الراحل معمر القذافي، أنه في حال حوكم موكلهم في ليبيا فسيحكم عليه حتما بالإعدام شنقا وسيتم إعدامه.

وقالت ميليندا تايلور خلال جلسة عامة في لاهاى حيث مقر المحكمة الجنائية "حتى وان تجنبت الحكومة الليبية الموضوع فلنقل الأمور بوضوح: إذا حوكم في ليبيا سيعدم سيف الإسلام القذافي شنقا".

وتتنازع المحكمة الجنائية الدولية وليبيا على حق محاكمة سيف الإسلام 40) عاما) المسجون في الزنتان 170) كلم جنوب غرب طرابلس) منذ اعتقاله في نوفمبر 1102، وعبد الله السنوسي 63) عاما) رئيس الاستخبارات السابق في عهد القذافي الذي سلمته موريتانيا لليبيا مطلع سبتمبر.

لكن السلطات الليبية تحتج على حق المحكمة الجنائية الدولية في محاكمة سيف الإسلام وقدمت في الأول من مايو مذكرة تعترض فيها على اختصاص المحكمة في ملاحقة نجل القذافي الذي يشتبه بارتكابه جرائم ضد الإنسانية. ويستمع القضاة الثلاثاء والأربعاء الى مرافعات طرابلس وممثلي المحكمة الجنائية لاتخاذ قرار حول مكان المحاكمة. ويستمع القضاة الثلاثاء والأربعاء الى مرافعات طرابلس وممثلي قرار قبل أسابيع.

وأكدت ليبيا الثلاثاء أمام المحكمة الجنائية أنها تملك ما يكفى من الأدلة لتشكل نص اتهام "مماثل" لذلك الذي قدمه مدعى المحكمة الجنائية الدولية.

من جهته قال مندوب ليبيا في المحكمة الجنائية الدولية احمد الجهاني أن "الحكومة الليبية تتعهد إجراء محاكمة عادلة ونزيهة لمسئولي النظام السابق". وأضاف "سننشىء نظاما قضائيا عادلا وذلك سيثبت التزامنا حيال سلطة القانون". وتابع "إنها عملية معقدة وليبيا بحاجة للمزيد من الوقت".

وقالت ميليندا تايلور الأربعاء إن محاكمة سيف الإسلام في ليبيا "لن تكون بدافع إحقاق العدالة بل رغبة في الانتقام" وان حق سيف الإسلام القذافي في محاكمة عادلة لا يزال ينتهك.وأضافت أن "القذافي ليس شخصا (تقوم السلطات الليبية) باختبار عليه، انه فرد له حقوق. لا يفترض أن يقبع في السجن في حين تسعى ليبيا الى بناء نظام قضائي".

وأصدرت المحكمة الجنائية مذكرتى توقيف بحق سيف الإسلام وعبد الله السنوسى الذى اعتقل فى موريتانيا، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية اعتبارا من فبراير 2011 خلال الانتفاضة التى أدت الى سقوط معمر القذافى ثم مقتله فى أكتوبر 1102.ووفقا "لمبدأ التكاملية" الذى ينص عليه ميثاق روما الذى أسس المحكمة الجنائية الدولية فان الأخيرة تتمتع بصلاحية فقط عندما ترفض دولة أو تكون غير قادرة على إجراء التحقيق أو المحاكمة. وردا على سؤال حول موعد محتمل لفتح تحقيق فى ليبيا قال فيليب ساندز محامى ليبيا "أفضل تقدير هو شهر فبراير ."2013

وتقدر الأمم المتحدة ب51 ألفا عدد الأشخاص الذين قتلوا في النزاع في ليبيا في حين تقول الحكومة الليبية الانتقالية أن عددهم 30 ألفا. والمحكمة الجنائية الدولية أول محكمة جنائية دولية دائمة، تحاكم مرتكبي أعمال إبادة وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب منذ الأول من يوليو .2002

كاتب المقالة :

تاريخ النشر: 10/10/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com